الدليمي ينتقد ازدواجية تعامل البرلمان لرفضه كبار القادة العسكريين

وزير الدفاع يكشف لـ (المدى) تفاصيل صفقة F16 الجديدة

انتقد وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي ازدواجية البرلمان في التعامل مع ملف تعيين كبار الضباط لتولي مناصب تدار بالوكالة لأكثر من عامين، واتهم أعضاء لجنة الأمن والدفاع بأن من بينهم مشمولين بقانون المساءلة والعدالة. ومن جانب آخر يسعى البرلمان إلى غلق ملف المساءلة والعدالة.

وتأتي انتقادات الدليمي بعد أن رفض البرلمان الأسبوع الماضي أسماء خمسة ضباط لـ"عدم كفاءتهم" حسب نواب في لجنة الأمن والدفاع، ولشمول بعضهم الآخر بقانون المساءلة والعدالة.

□ بغداد / إياد التميمي

وأوضح الدليمي أسباب رفض البرلمان قائلا ان "السبب الوحيد كان في عدم إرسالنا السيرة الذاتية للضباط، مؤكدا أن بعضهم كان يعمل في المنظومة العسكرية للنظام السابق، لكنهم اليوم ومن خلال تعاملنا معهم اثبتوا أن ولاءهم للعراق الجديد".

وأضاف الدليمي في تصريح خص به المدى "ان البرلمان لم يرفض جميع الأسماء"، مشيرا إلى أن "مكتب القائد العام يسعى إلى تغيير بعض الضباط الذين تم رفضهم من رئاسة البرلمان كي نتمكن من تعيينهم بأسرع وقت".

وعن الآلية المتبعة لاختيار كبار الضباط، قال الدليمي " إن مكتب القائد العام تعامل على أساس الكفاءة والخبرة نافياً ما تردد في وسائل الأعلام عن سعي المالكي أن يدفع بمقربين منه، مؤكدا على ان هذا الملف تعاملنا معه وفق نظام التوازن المنصوص عليه دستوريا ".

واستدرك الدليمي بالقول ان "اللجان المشكلة من مكتب القائد العام للقوات المسلحة لغرض عودة ضباط مشمولين بقانون المساءلة والعدالة تعمل الان في محافظة الموصل، وبعد انتهاء عملها ستتحول الى ديالى وصلاح الدين والانبار وباقي المحافظات"، كاشفا عن وجود اتصالات مكثفة مع ضباط خارج العراق من اجل إقناعهم بـ"العودة والاستفادة من خبراتهم العسكرية".

من جانب آخر نفى الدليمي وجود نية لدى الحكومة بالتعاقد مع الجانب الإيراني في ما يخص تسليح الجيش، مؤكدا على ان العراق "لديه تعاملات واتفاقات مع دولة أكثر تقدما من إيران في مجال تطوير الأسلحة".

وعن الأنباء التي تحدثت عن نشر إيران صواريخ قريبة من الأراضي العراقية لحماية منشآتها النووية، نفى الدليمي صحة هذه الإنباء مؤكدا ان إيران نشرت الصواريخ على أراضيها ولم تتجاوز على شبر واحد من الأراضي العراقية" على حد قوله.

وفي سياق متصل أكد وزير الدفاع رغبة الحكومة بزيادة عدد طائرات F١٦ في "المستقبل القريب" لحماية الأجواء العراقية، فيما قدم وفد الشركة المنتجة لهذه الطائرات النموذج الأخير منها الذي تم التعاقد عليه ضمن الوجبة الثانية".

وقال الدليمي "استقبلت في مكتبي وفد الشركة المنتجة لطائرات الـF١٦ وممثلين عن وزارة الدفاع الأميركية"، وأوضح "بينت للوفد رغبة الحكومة الشديدة لزيادة عدد طائرات الـF١٦ في المستقبل القريب وطائرات أميركية أخرى لحماية الأجواء العراقية".

واستبعد الدليمي ما يشاع عن وجود فساد في صفقة الطائرات، مشيرا ان العراق تسلم الاعداد وفق الاتفاقية المبرمة مع الجانب الامريكي، والطائرات تعمل في المنظومة العسكرية وهي تحلق فوق الاراضي العراقية بطيارين محليين".

وأضاف أن "الوفد قدم النموذج الأخير من طائرة F١٦ التي تعاقد عليها العراق مبدئيا والمتكونة من ١٨ طائرة تمثل الوجبة الثانية من العقد المكون من ٣٦ طائرة"، مشيرة إلى أن "الوفد أكد أن هذه الوجبة ستصل إلى العراق وفق التوقيتات المتفق عليها بين الطرفين".

وتأتي صفقة التسليح هذه ضمن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ والتي تنص على تدريب وتجهيز القوات العراقية.

ورد الدليمي على انباء تحدثت عن وجود قوات امريكية تقوم بمهمات عسكرية بقوله "لا وجود لهذه القوات"، مشيرا الى ان المتواجدين الان هم "ضمن ما اتفقنا عليه مع الادارة الأمريكية، في ما يتعلق بالمدربين، وحين ينتهي عملهم في غضون شهرين او اكثر، سيتم استبدالهم بآخرين وفق الاختصاصات التي نطلبها نحن".

من جانبه طالب رئيس الجبهة التركمانية ارشد الصالحي بوجود تمثيل للمكون التركماني في قيادة المنظومة الامنية مشيرا الى ان هناك اطرافا سياسية لم يسمها وعدت بذلك.

وقال في تصريح صحفي إننا "نفتقد وجود المكون التركماني في القيادات الأمنية في العراق من اجل ايجاد توازن، وهذا ما اكدت عليه المادة التاسعة من الدستور".

واضاف الصالحي إن" قوائم اسماء المرشحين من القادة الامنيين التي تم ارسالها الى لجنة الامن والدفاع البرلمانية والتي تم اعادتها لم تضم أي شخص من المكون التركماني على الرغم من وجود مرشحين وكان من المفترض أن يتولوا قيادة أحد الألوية و إحدى الفرق".

واكد الصالحي إنه "في حال خلو القائمة الجديدة من المكون التركماني سوف نعمل على عدم تمريرها في داخل البرلمان" واشار الى إن"هناك اطرافا وعدتنا بتمثيل المكون التركماني الا انها خالفت تلك الوعود".

وكانت الحكومة قد ارسلت الاسبوع الماضي الى مجلس النواب قوائم اسماء القادة الامنيين والضباط الكبار في وزارة الدفاع للمصادقة بعد التأكد من وجود توازن فيها وفق مبدأ التوازن بين مكونات الشعب او ما يطلق عليه المحاصصة.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

أغبياء بالفطرة يا أم عامر

تمنيت أن يكون الخبر الذي يتناقله مستخدمو الفيسبوك مخطئا حول وفاة "ام عامر"، وهي سيدة تعيش في ضواحي البصرة وتحولت الى نجم حقيقي وباتت مشهورة على طول الوطن وعرضه، اثر مداخلة شجاعة حملتها الصدفة على شاشة قناة الفيحاء قبل سنتين.

الاصدقاء في تلفزيون الفيحاء اكدوا لي قبل قليل عدم صحة الخبر، وان مكتب البصرة ذكر لهم ان ام عامر اطال الله عمرها موجودة بصحة جيدة، ويبدو ان هناك من يحاول صناعة نكات من النوع الاسود على شبكة التواصل الاجتماعي.

لكن الامر دفعني الى الكتابة عن سر التصاقي بالشاشة مثل كثيرين غيري، كلما ظهرت ام عامر في مرافعتها الشهيرة التي تحاكم الطبقة السياسية وكل مراكز القوى في بلادنا. السيدة هذه تختصر بخمس دقائق وعبر أبلغ العبارات الممكنة، المأساة التي تعانيها الاغلبية الصامتة في البلاد والتي لا يحسن كل الصحفيين والكتاب، التعبير عنها بهذه الطريقة.

المرافعة الشهيرة لأم عامر تنطوي على عنصرين جعلا منها مميزة وشهيرة. الاولى شجاعتها وقدرتها على "وضع اصبعها في عين السلطان" على الهواء، وهو امر يتخاذل عنه الكثير ممن يحيطون انفسهم بقوافل الحمايات ويعيشون خلف الاسوار الحصينة. هذه المرأة العزلاء وعلى قاعدة "المفلس في القافلة امين" امتلكت هذه الشجاعة وجعلتنا نتسمر امام الشاشات كلما ظهرت في "خطابها التاريخي" الذي يمكن لاي منا مشاهدته منشورا على يوتيوب بمئات النسخ.

والامر الاخر هو ذكاؤها الفطري. حيث انها لم تتلق تعليما عاليا او تدريبا وتأهيلا يذكر، لكنها تمتلك موهبة مميزة جعلتها تستجمع في ٥ دقائق وبتلك العبارات البليغة، اهم القضايا التي يعاني منها العراقيون، مبتدئة بانهيار الخدمات على انواعها، ومنتهية حتى بقضايا الحريات العامة والخاصة بكلمتها الشهيرة "عرس لا تعرسون؟" والتي اطلقتها على شكل استفهام استنكاري في وجه الجماعات المتشددة التي تحاول ان تفرض قيودا حتى على العوائل التي تحتفل بزفاف ابنائها وبناتها.

سألت محمد الطائي مدير قناة الفيحاء: لماذا لا نؤسس قائمة انتخابية تتزعمها ام عامر، معتقدا انها ربما تحصل على بضعة مقاعد في البرلمان حيث اصبحت اكثر شهرة من كل النواب. فأجاب: ليست لديها حتى شهادة متوسطة والقانون يحرمها حق الترشح.

ان النظم التقليدية في بلداننا لا تقيم وزنا لمثل هذا "الذكاء الفطري" وهي نظم مبتلاة في الوقت نفسه "بغباء فطري". ونعرف اشخاصا لم يتلقوا اي تأهيل وفشلوا في مدارسهم ومعاهدهم وجامعاتهم، او لم ينخرطوا في اي نوع من التحصيل العلمي، لكنهم حققوا نجاحا كبيرا في مجالات أخرى.

ولكل منا حكايات كثيرة حول رجال ونساء غير متعلمين، اثبتوا جدارتهم في القيام بأعمال دقيقة،أو أعمال مميزة جدا. كما ان تجربة الدولة العراقية كما نراها، تثبت لنا كيف ان اشخاصا عاشوا تجارب معقدة وتلقوا تعليما عاليا، ودخلوا دورات ودورات في اكثر البلاد تقدما، لكنهم عادوا لنا بنتائج مخزية عكسها لنا ميدان العمل.

ام عامر السيدة البسيطة، تقدم لأمثالي درسا مفاده ان الذكاء موهبة، اي انه هبة تقدمها لنا الطبيعة وفلسفة الكون الغامضة، وليس للتعليم والتدريب سوى دور الكاشف عن هذه المواهب والمطور لها. تعلمنا ام عامر ايضا ان الشجاعة موهبة لا تحتاج الى قافلة حرس شخصي ولا الى اسوار حصينة نعيش خلفها. الشجاعة لدى هذه السيدة صرخة مشروعة يطلقها شعب متوجع. الشعب قد يصمت دهرا، لكنه حين يريد ان يترافع بوجه الظلمة وعديمي الخبرة فإنه قادر على اخراس كل الالسن. الشجعان والاذكياء موزعون في اطراف هذا الوطن، وربما على الصحافة ان تخصص جزءا من وقتها للبحث عنهم، بدل الانهماك الكامل في استنطاق ساسة لا يقولون شيئا، واذا قالوا كذبوا، واذا لم يكذبوا فإنهم لن يكونوا اوفياء. انها "ولية غمان" يا سيدتي.

الحر يُخرج المسلحين من جحورهم

□ ترجمة المدى

في كل صيف منذ عام ٢٠٠٣ يبدأ المتمردون بشن هجماتهم، فالأشهر الحارة تخرج المسلحين من جحورهم ليشنوا هجمات كبيرة في جميع انحاء العراق جنبا الى جنب مع عملياتهم الروتينية المعتادة. هذه العمليات الكبيرة هدفها تقويض الحكومة و تأجيج التوترات الطائفية كما انها تجمع لهم الدعاية التي يستخدمونها في جمع الاموال. هذا يعني ان التقارير الصحفية حول العنف ستزداد على مدى الاشهر القليلة القادمة و ستزداد معها اعداد الوفيات الشهرية الا انها زيادة مؤقتة.

يعتبر شهر حزيران هو بداية الحملة الصيفية للمتمردين و نتيجة لذلك ارتفعت اعداد الضحايا. هناك منظمات مختلفة تقوم بإحصاء اعداد الضحايا شهريا، اولها الوكالات الصحفية التي تسجل اعداد الوفيات مثل وكالات الامم المتحدة والاسيوشيتد بريس (ذكرت ٢٣٤ ضحية) و رويترز (٢٣٧ ضحية) و وكالة الصحافة الفرنسية (٢٨٢ ضحية)، بالاضافة الى الوكالات العراقية مثل احصاء الوفيات التي ذكرت بان اعداد الضحايا بلغت ٤٧٢ و وزارات الصحة و الداخلية و الدفاع (١٣١ ضحية). يتضح ان اعداد ضحايا شهر حزيران تزيد على ضعف اعداد مايس. على مدى العام و نصف الماضي كانت الاعداد التي ذكرتها بغداد قليلة جدا لدرجة انها تثير التساؤلات حول صحتها، حيث ان الحكومة تقلل من الاعداد لأسباب سياسية لأن رئيس الوزراء هو المسؤول عن وزارات الدفاع و الداخلية.

على مدى السنوات التسعة الماضية، كان المسلحون يوسعون نطاق عملياتهم في كل صيف، مما يعني تصعيدا في الهجمات و الوفيات. بالاجمال فقد كان معدل احصاءات الامم المتحدة و الارقام الحكومية ٣٣٤ من الشهداء و معدل ١١,١ من الوفيات في كل شهر خلال شهر حزيران، اي بزيادة عن ٢٢٨ في مايس اي ٧,٣ في اليوم الواحد.

مع ذلك فان عدد الاحداث الامنية لا يرتبط مباشرة باعداد القتلى، اذ ان هجمتان او ثلاثة يمكن ان تخلف عددا من الضحايا يفوق اعداد الشهر بكامله. ففي شهر كانون الثاني من كل عام يستهدف المتمردون زوار الامام الكاظم عليه السلام في بغداد ليصبح معدل عدد الضحايا ٩,٧ في هذا الشهر، ثم تنخفض الاعداد من شهر شباط و حتى مايس و بعدها ترتفع ثانية من حزيران الى تشرين الثاني لتصل الى معدل ١٢ ضحية. العام الحالي سيسير على نفس هذا النمط، و عندما يحل الشتاء تنتهي فترة العنف لغاية شهر كانون الثاني فتتكرر الحالة على نفس المنوال.

اكثر التقارير الخاصة بالوضع الامني تفتقر الى السياق و التحليل، فارتفاع اعداد الضحايا يعني ان هناك المزيد من القصص عن الفوضى المنتشرة في البلاد و عن التدهور الامني و ربما عن حرب أهلية، و هذا سيتجاهل النمط السنوي الذي تأسس منذ سقوط النظام السابق، كما انه يكشف حقيقة ان المتمردين – رغم الهجمات الصيفية السنوية – غير قادرين على اسقاط الحكومة.

اغلب المسلحين تخلوا عن عملياتهم خلال عملية ادامة الزخم التي مارستها القوات الاميركية، و انخفض عدد الهجمات و اعداد الوفيات الى حد كبير منذ عام ٢٠٠٩ بعد ان قرر عدد من المسلحين الانضمام للعملية السياسية.

اليوم هناك عاملان كبيران يؤطران الوضع الامني، اولهما قدرة تنظيم القاعدة فرع العراق على التكيف للوضع الجديد، و عودة بعض المقاتلين للتمرد بعد الانسحاب العسكري الاميركي من العراق الذي أدى الى افراغ السجون الاميركية منهم. ثانيهما، ان القوات الامنية العراقية لم تعد تنفذ عمليات محاربة الارهاب لأنها لا تمتلك الدعم و المعلومات الاستخباراتية التي كانت تتلقاها من الاميركان. هذا يعني ان التمرد مازال يشكل قوة مميتة، لكنها في نفس الوقت مشتتة رغم الهجمات اليومية التي تشنها.

■ عن: افكار عن العراق

الكردستاني يحذّر من إحياء إرث صدام

تشكيل غرفة "عمليات دجلة" يثير قلقاً في كركوك

□ بغداد/المدى

اختلفت الكتل في تقييمها لتشكيل غرفة عمليات جديدة سميت بـ"عمليات دجلة" للاشراف على الملف الامني في ديالى وكركوك، فالتحالف الكردستاني اعتبرها خطوة سياسية محذراً من اعادة احياء ارث صدام، بينما قال التحالف الوطني بانها "خطوة ايجابية".

فقد اعتبر نائب عن التحالف الكردستاني، امس الأربعاء، قرار وزارة الدفاع بتشكيل غرفة عمليات في كركوك انه "استهداف سياسي بامتياز"، محذرا ضباط الجيش العراقي "الذين يحملون ارث وثقافة النظام السابق" من التجاوز على الدستور والاستحقاقات، فيما طالب الحكومة بعدم الانسياق وراء هؤلاء الضباط الذين يحاولون خلق تصادم بين بغداد وإقليم كردستان.

وقال محما خليل في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قرار وزارة الدفاع بتشكيل غرفة عمليات جديدة في كركوك هو استهداف سياسي بامتياز"، معربا عن أمله بأن "لا يكون هذا القرار محاولة للالتفاف على الاستحقاقات الدستورية للمناطق المتنازع عليها بصورة خاصة والشعب العراقي بصورة عامة".

وأعلنت وزارة الدفاع العراقية في ٣ تموز الحالي، عن تشكيل "قيادة عمليات دجلة" برئاسة قائد عمليات ديالى الفريق عبد الأمير الزيدي للإشراف على الملف الأمني في محافظتي ديالى وكركوك، فيما أعلنت اللجنة الأمنية في مجلس كركوك، رفضها هذا القرار "لأن المحافظة آمنة ومن المناطق المتنازع عليها"، مؤكدة أن القرار سيفشل دون تنسيق مسبق بين حكومات بغداد وأربيل وكركوك.

وأضاف خليل أن "المكون الكردي عانى من النظام البائد من ظلم وحيف وقهر ودكتاتورية"، مبديا تخوفه "من أن يكون هناك استهداف لهذا المكون مرة أخرى في زمن الديمقراطية والدستور والحرية".

وأشار النائب عن التحالف الكردستاني إلى أن "المؤسسة العسكرية العراقية تعاني من الازدواجية"، مبينا أن "هناك ثقافة مترسخة لدى بعض الضباط الذين يحاولون خلق التصادم بين مكونات الشعب الواحد".

وحذر خليل "الضباط الذين يحملون ارث وثقافة النظام السابق من التجاوز على الدستور والاستحقاقات تحت مسميات نحن في غنى عنها"، مطالبا "الحكومة العراقية وعلى رأسها رئيس الوزراء نوري المالكي بعدم الانسياق وراء هؤلاء الضباط الذين يحاولون خلق تصادم بين بغداد وإقليم كردستان، لان كركوك ليست بحاجة إلى غرفة عمليات بقدر ما هي بحاجة إلى تطبيق المادة ١٤٠ وفق القانون والدستور".

الى ذلك اعتبر القيادي في كتلة المواطن التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي علي شبر، امس الأربعاء، قرار تشكيل قيادة عمليات دجلة بكركوك وديالى بـ"الخطوة الايجابية"، وفي حين دعا رئيس الحكومة نوري المالكي للتفاهم مع الكرد، طالب الحكومة بتشكيل قيادة مشابهة في مناطق شمال بابل.

وقال علي شبر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تشكيل قيادة عمليات دجلة للإشراف على الملف الأمني في محافظتي ديالى وكركوك، خطوة ايجابية إذا كان القصد منه استتباب الأمن والقضاء على الإرهاب"، معربا عن أمله بان "لا يؤدي هذا الأمر إلى إثارة حفيظة البعض في تلك المناطق".

ودعا شبر رئيس الحكومة نوري المالكي إلى "أن يكون له دور فاعل في التفاهم مع الإدارات المحلية في تلك المحافظات ومع الكرد"، معتبرا أن "الحكومة مسؤولة عن امن العراق وحفظه وعدم المساس به".

وأكد شبر أن "هناك جهودا كبيرة بذلت للحفاظ على الأمن في ديالى، إلا أن بعض مناطق المحافظة مازالت ساخنة وغير آمنة"، مطالبا الحكومة بـ"تشكيل قوة مشابهة في شمال بابل بسبب تغلغل القاعدة فيها".

وتعتبر محافظة كركوك، التي يقطنها خليط سكاني من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين، من أبرز المناطق المتنازع عليها، وفي الوقت الذي يدفع العرب والتركمان باتجاه المطالبة بإدارة مشتركة للمحافظة، في حين يسعى الكرد إلى إلحاقها بإقليم كردستان العراق.

يذكر أن محافظة كركوك، تشهد أعمال عنف شبه مستمرة تستهدف عناصر الأجهزة لأمنية والمدنيين، بالإضافة إلى تسجيل الكثير من حوادث القتل التي تندرج غالبيتها في إطار النزاعات العشائرية أو الخلافات الشخصية.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح